مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: الدورة التاسعة عشر
مداخلة شفهية: نقاش عام حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

قدمتها: السيدة ليلى مطر

شكرًا سيدى نائب الرئيس.

شهدت الآونة الأخيرة تصعيدًا قويًا للعنف في قطاع غزة. فقد تزايدت عمليات القتل خارج نطاق القانون والتي راح ضحيتها زهير القيسي ومحمود الحناني من لجان المقاومة الشعبية واللذان كان مقتلهما بمثابة شرارة جديدة لتأجج الأوضاع في غزة، مما أسفر عن مقتل 23 فلسطينيًا وإصابة 73 فلسطينيًا و4 إسرائيليين. يأتي هذا في الوقت الذي يعد فيه قصف القوات الإسرائيلية غير المتكافئ لقطاع غزة لاسيما المناطق المدنية بمثابة جريمة حرب أخرى.

هذا ويستمر التوسع غير المشروع في المستوطنات الإسرائيلية دون رادع. إذ تسارعت وتيرة بناء المستوطنات بالإضافة إلى الموافقة على خطط لبناء 3700 وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية وحدها. علاوة على نزوح عدد ضخم من الفلسطينيين هذا العام بسبب هدم بيوتهم وتدمير مصادر المياه والأراضي الزراعية، الأمر الذي يشكل حجر عثرة أمام عملية السلام، بل ويجعل حل الدولتين شبه مستحيل. كل هذا ومجلس حقوق الإنسان لا يزال غير فعال.

تستمر الهجمات على المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان، فقد أُدين أمير مخول، مدير اتحاد الجمعيات العربية بتهمة التخابر والاتصال بأعداء دولة إسرائيل. وتعرض محمود أبو رحمة، مدير العلاقات الدولية في مركز الميزان لحقوق الإنسان لعدة طعنات من مسلحين مجهولين في قطاع غزة في 13 يناير/كانون الثاني 2012، وذلك في أعقاب انتقاده حكومة حماس، ما يُعَد إشارة إلى الإفلات الواضح من العقاب الذي تتمتع به الجماعات المتشددة في غزة. كما تعرض يزن صوافطة من اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان لضرب مبرح على يد ضباط أمن السلطة الفلسطينية أثناء تغطيته لأحد الاحتجاجات. فلقد أصبحت هذه الفظائع منهجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويظل مجلس حقوق الإنسان عاجزًا.

ويُعتبر فشل الأمم المتحدة في اتخاذ تدابير ملموسة لمتابعة كل من نتائج تقرير غولدستون وأسطول الحرية عاملاً رئيسيًا في استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية التي تكفل إجراء تحقيقات ومحاكمات عن عقود من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والظروف المماثلة لنظام الفصل العنصري وجميعها أمور يُرثى لها.

ويبقى الإفلات من العقاب على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء أحد القوى الدافعة الرئيسية لتــدهور وضـــع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، شأنها في ذلك شأن معظم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشـــمال أفريقيا. ويتعين على السلطة الفلسطينية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بضمان وضع حد لهذا الإفلات مـــن العقاب من أجل تهيئة الظروف لإيجاد حل سياسي عادل.

شكرًا سيدي نائب الرئيس.